الأقلمة في جنوب شرق آسيا
في إطار نموذج الإوز الطائر

د/ مبارك بوعشة
د/ الأخضر ديلمي
كلية الاقتصاد والتسيير
جامعة قسنطينة.

الملخّص:

لقد أدت زيارة الرئيس الأمريكي *نكسن* إلى الصين ومحاولته التقرب من قادتها مطلع السبعينات إلى انفتاح آسيا أمام اليابانيين في ظروف اقتصادية جيدة.حيث كانت اليابان تعيش مرحلة المعجزة في جميع المجالات.

وفي هدا المقال نحاول توضيح دور الأقلمة في جنوب شرق آسيا بقيادة اليابان في إطلاق تجربة النمور الآسيوية.

Summary:

when the American president *Nixon*visited china in the early 1970 and had tried to approach her leaders ,this read to the flourishement of the Japanese economic conditions.

Japan was, then, living the economic miracle in all the aspects. In this research paper, we will clarify the role of the Southeastern Asia under the leadership of Japan in sparking the inception of Asian tigers \powers\.

المقدمة:

كانت اليابان تخشى التقارب مع محيطها الاسياوي طوال عقدي الخمسينات والستينات من القرن العشرين حتى لا تثير غضب الأمريكيين عليها إلا أن زيارة الرئيس الأمريكي نكسن إلى الصين ومحاولته التقرب من قادتها في مطلع السبعينات فتحت مجددا أمام اليابانيين في ظروف اقتصادية ملائمة جدا.أنداك. كانت اليابان تعيش مرحلة المعجزة الاقتصادية في مختلف مجالات الإنتاج والتسويق والتطور التكنولوجي وشهد عقدا الثمانينات والتسعينات كثافة هائلة للتوظيف المالي الياباني في جنوب شرق آسيا. لعبت دورا أساسيا في تغيير مستقبل دول جنوب شرق آسيا أو ما عرف باسم تجارب النمور الآسيوية. وفي هذا المقال نحاول تتبع الأقلمة في جنوب شرق آسيا بقيادة اليابان في إطلاق تجربة النمور الآسيوية في بعض دولها.

وقسم المقال إلى ثلاث مباحث وخاتمة. حيث يوضح المبحث الأول السمات المشتركة لبلدان المنطقة محل الدراسة , في حين يقدم المبحث الثاني الإطار النظري للعلاقات البينية بين بلدان جنوب شرق آسيا ضمن ما اصطلح على تسميته بنموذج الإوز الطائر. أما المبحث الثالث فيشتمل على النتائج الواقعية للآثار الكلية لعملية الأقلمة في هذه المنطقة. وأخيرا تبين الخاتمة بعض الدلالات الأساسية لعملية الأقلمة.

المبحث الأول: السمات المشتركة لبلدان جنوب شرق آسيا

كان نصيب بلدان منطقة المحيط الهادئ وبخاصة شرق آسيا من الصادرات العالمية في عام 1965حوالي 9 وبعد ثلاثين عاما قفز ألي أكثر من 2.25

وليس ازدهار شرق آسيا, الرهائن, متماثلا بالطبع, إذ يميز الباحثون بين المراحل المختلفة للتنمية الاقتصادية والتكنولوجية في هذه المنطقة الواسعة

ويمكن لنا أن نميز التقسيمات التالية.

1 .اليابان التي أصبحت اكبر مركز مالي في العالم والتي أصبحت باستمرار, أبدع امة في اكتشاف التكنولوجيان المتطورة غير العسكرية.

2. نمور شرق آسيا الأربعة أو ما يسمى بالاقتصادات المصنعة حديثا في سنغافورة وهونغ كونغ وتايوان وكوريا الجنوبية والتي يمتك البلدان الأخيران منها سكانا أكثر ومساحة اكبر.

3. الدول الأكبر في جنوب شرق آسيا مثل تايندا وماليزيا واندونيسيا الفيليبين التي أصبحت بفعل الحوافز التي تقدمها الاستثمارات الأجنبية وخاصة اليابانية منخرطة في عمليات التصنيع والتجميع.

4. وأخيرا البلدان والمجتمعات التي كانت تتبع الشيوعية فيتنام وكمبوديا وكوريا الشمالية.

ومن بين كل هده الدول , كانت الدول المصنعة حديثا في شرق آسيا, هي التي أعطت المثال الأوضح للتحول الناجح , ومع أن بعض المراقبين يعتبرون هده البلدان متشابهة, إلا انه توجد اختلافات واضحة بينها في المساحة وعدد السكان والتاريخ والنظام السياسي وحتى البنية الاقتصادية لهده البلدان متمايزة في كل بلد, وعلى سبيل المثال تعتمد كوريا الجنوبية التي بدأت توسعها بعد عقد على الأقل من توسع تايوان على بضع تجمعات صناعية كبيرة أوما يسمى "شايبول" وعلى النقيض من دلك تمتلك تايوان شركات صغيرة عديدة ومتخصصة في إنتاج منتوج واحد أواثنين.

وعلى الرغم من هده الاختلافات البنيوية تتميز كل واحدة من هده المجتمعات بصفات أساسية محددة, إذ ما تم النظر إليها معا, فإنها تساعدنا على فهم النموالذي حصل فيها عقدا بعد عقد, وأول هده الصفات, وربما أكثر أهمية في الاهتمام بالتعليم 3. وينبع هدا الاهتمام بالتعليم من التقاليد الكنفوشوسية , بالامتحانات التنافسية واحترام التعليم, ومعززا بدور الأم اليومي الذي يكمل ما يتم تعليمه في المدرسة, تبدوهده العملية المتشابهة – لما يجري في اليابان– في أعين الغرب وكأنها ترتكز كثيرا على الاستظهار والحصول على مهارات تقنية وتحقق الانسجام أكثر مما تشجع المواهب الفردية وإثارة الأسئلة حول السلطة 4. وحتى واعترف بعض المربين الشرق آسيويين، بهذه العقد، فان معظمهم يؤمن بأن أنماط التعليم تخلق انسجاما اجتماعيا وقوة عمل مدربة جيدا، ففي تايوان يتم اختيار الثلث المتفوق فقط، من بين 100000 طالب الذين يمرون في امتحان دخول الجامعات

الوطنية وذلك للتأكيد على أهمية التعليم الجامعي، وربما كان أكثر ما يوضح هذا التأكيد على التعليم الحقيقة القائلة بأن لدى كوريا (عدد سكانها 48 مليون) 1.4 مليون طالب يدرسون في مؤسسات التعليم العالي أو من الحقيقة الأخرى التي تقول بأنه مع عام 1980 كان يتخرج من الطلبة المهندسين من الجامعات الكورية عددا يساوي عدد من تخرج من الجامعات في المملكة المتحدة وألمانيا الغربية والسويد معا (5). ولا يفوتنا أن نذكر بهذا الصدد أن مستوى تدريس الرياضيات والهندسة والتعليم الفني هو اليوم أكثر تقدما في بعض البلدان الآسيوية من نظم التعليم السائدة في بعض دول أوربا الغربية العريقة.

ويرتبط بمؤشر التعليم مؤشر آخر هوما تميزت به تلك البلدان وهو(6) : الاهتمام بالجودة والإتقان في العمل ولعلنا لا نغالي كثيرا إذ قلنا أن الآسياويين ليسوا بالضرورة أكثر ذكاء ولكنهم أكثر دأبا في العمل وأكثر إتقانا وإخلاصا. ويرجع البعض ذلك إلى المنظومة القيمية التي أسسها كونفوشيوس. وأيا كان الأمر فمنظومة القيم هذه تصبح عنصرا مهما وفاعلا في بناء النظام الذي يحكم أخلاقيات العمل، ونسوق في هذا الصدد حكمة صينية تقول : "قيس مائة مرة قبل أن نقص" لأنه قبل الشروع في عملية القص لابد من القياس مائة مرة لضمان دقة الأداء.

ويتمثل العامل الثاني المشترك بالمستوى العالي للمدخرات الوطنية فمن خلال بعض الإجراءات المالية والضرائب والقيود على الواردات لتشجيع المدخرات الفردية توفرت مبالغ كبيرة من رأس المال للاستثمار في الصناعة والتجارة وبفوائد منخفضة.

وخلال العقود القليلة الأولى من التنمية تم تقييد الاستهلاك الشخصي ومستويات المعيشة ممن خلال قيود على انتقال الرأسمال إلى الخارج واستيراد بضائع فاخرة أجنبية، حتى يتم استثمار المصادر في النمو الصناعي(7). وعندما كانت الانطلاقة الاقتصادية تشق طريقها بدأ النظام بالتغير، حيث ازداد الاستهلاك وازدادت الصادرات وازداد استثمار رأس المال في بناء المساكن مما سمح بالنتيجة لأن يلعب الطلب الداخلي دورا أكبر في نمو البلدان، ويمكن أن نتوقع في مثل تلك الظروف أن تنخفض المعدلات

الإجمالية للادخار، ومع ذلك وحتى نهاية التسعينات، لا تزال البلدان الآسيوية تتمتع بمعدلات ادخار قومية عالية.

تمثل المظهر الثالث في إطار سياسي قوي أقيم داخله النمو الاقتصادي بينما تم تشجيع روح المقاومة والملكية الخاصة ولم تتبع النمور أبداً دعه يعملْ الحر (8). فقد تم منح الصناعات الهادفة إلى تحقيق النمو العديد من أشكال الدعم: التعويض عن الصادرات، منح للتدريب وحماية تعريفية من التنافس الأجنبي (9).وكما لوحظ سابقا إنشاء نظام مالي ينتج مدخرات عالية بمعدلات مرتفعة، وساعدت السياسة الضريبية قطاع الأعمال، كما ساعدته سياسة الطاقة، وعملت الاتحادات العمالية في ظل عدد من القيود، وقننت الديمقراطية من قبل حاكم هونغ كونغ والإدارة الموجهة في سنغافورة والنظامين العسكريين آنذاك في تايوان وكوريا الجنوبية ومؤخرا فقط تمت انتخابات حرة وسمح للأحزاب السياسية بالعمل. يحاجج المدافعون عن هذا النظام أنه كان ضروري التقييد بالتقلبات التحررية أثناء فترة النمو الاقتصادي، أما الإصلاحات الديمقراطية فهي مكافأة على صبر الشعب والمقصود أن السياسات المحلية لم تكن كما هي في الغرب ومع ذلك فإنها لم تؤذ التوسع الاقتصادي (10).

والمظهر الرابع هو الجمع بين سياسة إحلال الوردات وتنمية الصادرات فمن الثابت تاريخيا أن البلدان المصنعة حديثا لم تبدأ مسيرتها التنموية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بتطبيق سياسة التصنيع أو التنمية بقيادة الصادرات، وإنما بدأت هذه المسيرة بالسياسة التي اتبعتها كل الدول التي سبقت عن طريق التصنيع وهي سياسة إحلال الواردات وهذا طوال الخمسينات وفي أوائل الستينات حتى استنفذت أغراضها ولم تعد هناك جدوى من استمرارها كمركز ثقل في عملية التنمية إلى الإنتاج للتصدير (11). ولذا فمع الاعتراف بأنه من العوامل الهامة في نجاح البلدان المصنعة حديثا في جنوب شرق آسيا أعادت توجيه التنمية في الوقت المناسب نحو الخارج بالتوسع في الإنتاج للتصدير إلا أنه ليس من الصواب القول بأن هذه البلدان كانت دائما ذات توجه خارجي أوأن التنمية في هذه البلدان كان يجرها الطلب الخارجي كل ما في الأمر أنه في المراحل الأولى من مسيرة التنمية كانت القيمة المضافة للصناعات المحلية منخفضة، مما أدى إلى

تخفيض قيمة الصادرات وتحتم وبالتالي تصدير المزيد من المنتوجات لاستيراد وسائل التجهيز، وكما هو الشأن في اليابان ارتكزت التنمية في بلدان جنوب شرق آسيا المصنعة حديثا على ديناميكية الأسواق المحلية.

أكثر من ذلك استقبلت الدول المصنعة حديثا في شرق آسيا الظروف المواتية، وسعر قوة العمل الأرخص فيها من الولايات المتحدة وأوربا واستفادت من النظام الدولي التجاري المفتوح، بينما كانت تضع درعا حول صناعتها لحمايتها من المنافسة الأجنبية، ومع الزمن أدى كل هذا إلى فوائض تجارية وإلى خطر الرد من الحكومات الأوروبية والأمريكية بحيث تم تذكير الدول المصنعة حديثا باعتمادها على النظام الدولي والأمر المهم،مع ذلك، أن البلدان المصنعة حديثا ركزت على تصدير المواد الصناعية، بينما استمرت بلدان نامية أخرى بالاعتماد على تصدير البضائع الاستهلاكية ولم تقم إلا بجهد قليل لتلبية أذواق المستهلكين الأجانب.

وأخيرا، تملك اقتصاديات جنوب شرق آسيا نموذجا محليا هو اليابان لا تملكه غيرها من البلدان النامية. فلأربعة قرون لاحظت شعوب شرق آسيا النجاح الدراماتيكي لجار غير غربي يعتمد على مهاراته التعليمية والفنية، ومعدلات ادخارا ته المرتفعة، والأهداف البعيدة المدى للصناعة والسوق التي وضعتها الدولة وتصميمه على التنافس في الأسواق العالمي (12).

لذا فإن دراسة النموذج التنموي للبلدان المصنعة حديثا لا يمكنها أن تستقيم من دون الحديث عن علاقة هذه الدول مع العالم الخارجي وبخاصة اليابان ومنه التساؤل عمّا مدى مساهمة اليابان في بلورة النموذج الآسيوي؟ وهذا ما تنوي الفقرات أدناه الإجابة عنه من خلال دراسة الإطار النظري الذي حكم على هذه العلاقة ثمّ النتائج الواقعية لهذه العلاقة.

المبحث الثاني: الإطار النظري للعلاقات البينية بين بلدان جنوب شرق آسيا

أولا: الإطار انظري للعلاقات البينية بين بلدان جنوب شرق آسيا ٌ نموذج الإوز الطائرٌ:

تعود الصياغات الأولى لنموذج الإوز الطائر إلى النصف الثاني من ثلاثينيات القرن الماضي على يد الاقتصادي الياباني آكاماتزوAKAMATSU (13). ولقد أصاغ

أكاماتزو نموذج الإوز الطائر باعتباره نموذجا تاريخيا لمراحل النمو الاقتصادي الشهيرة التي صاغها والتمان روستو حول مسيرة البلدان المتقدمة في بلدان أوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية(14).

وتتفق كلتا الصياغتين روستو وآكاماتزو على وجود نمط تاريخي وزمني لتتابع مراحل النمو الاقتصادي بشكل خطي وذلك مع اختلاف درجات السرعة لكل بلد في إطار المسار التاريخي المحدد له، ويتحدث آكاماتزو في نموذجه النظري على ثلاث منحنيات رئيسية تحدد المرحلة التي يمر بها البلد الآخذ في النمو.

1- منحنى الاستيراد: حيث تحدد تركيبة الواردات نوعية مرحلة النمو والتنمية التي يمر بها اقتصاد البلد المعني.

2- منحنى الإنتاج: حيث يوضح هذا المنحنى مستوى تطور القوى الإنتاجية وتركيبة المنتجات في اقتصاد البلد المعني.

3- منحنى الصادرات: حيث يوضح هذا المنحنى نوعية ومدى ديناميكية سلة الصادرات بحسب ارتقاء نوع المنتجات التي يتم تصديرها للخارج: كثيفة العمالة/كثيفة رأس المال/كثيفة التقانة/كثيفة المهارة وتعتبر هذه المنحنيات الثلاثة بمثابة الإحداثيات التي تحدد موقع كل بلد جاء متأخرا في مضمار النمو والتقدم في إطار نموذج الإوز الطائر من حيث الارتفاع المسافة.

ولقد جاءت الدفعة الكبرى لهذا النموذج منذ منتصف الثمانينات عندما بدأت مرحلة الين القوي، عندئذ بدأت اليابان بانتهاج سياسة أخرى في جنوب شرق آسيا وذلك كي تتغلب على مشاكل سعر الصرف المرتفع للين وارتفاع مستوى الأجور النقدية نتيجة الندرة النسبية للأيدي العاملة اليابانية(15).وعلى المستوى التحليلي يرتبط نموذج الإوز الطائر بدورة المنتج التي تمر عادة بثلاث مراحل.

المرحلة الأولى: يحاول البلد الآخذ في النمو استيراد سلعة من البلد المتقدم القريب في آسيا (اليابان كانت في البداية ذلك البلد المتقدم).

المرحلة الثانية: يحاول البلد الآخذ في النمو إنتاج السلعة على أرضه بتمويل مشترك أو دون تمويل مشترك في البد الأم (المتقدم).

المرحلة الثالثة: يبدأ البلد الآخذ في النمو في تصدير السلعة إلى البلدان الآسيوية المجاورة الأقل تقدما.

بهذا يتم ارتقاء اسم التصنيعي والتقني تدريجيا بلدان آسيا الناهضة عبر منظومة هرمية ذات طبيعة ديناميكية من خلال إعادة توزيع تقسيم إقليمي للعمل فيما بين البلدان التي تنتمي إليها أسراب الإوز الطائر ويظهر الشكل السابق أن الإوزة الأولى من البلدان التي تطير على ارتفاع عالي هي الاقتصاد الياباني (الاقتصاد–القاطرة) تليها المجموعة الأولى من البلدان التي تطير بالأسلوب نفسه على ارتفاع أقل وعلى مسافة أبعد وتشمل هذه المجموعة بلدان:

السرب الأول: كوريا الجنوبية وتايوان وهونغ كونغ، ثم تأتي المجموعة الثانية من أسراب الإوز الطائر وتشمل: ماليزيا وتايلاند وإندونيسيا وهي كما يظهر الشكل تطير بالأسلوب نفسه على ارتفاع أقل وعلى مسافة مكانية وزمنية أبعد. وسوف يليها تاريخيا بعد ذلك سرب لم يطر بعد ويضم بلدانا مثل فيتنام وكمبوديا.

وفي إطار نموذج الإوز الطائر المعروض أعلاه حاول بعض المنظرين اليابانيين من أمثال كوجيما (16). إضافة صبغة خاصة على دور الاستثمارات اليابانية المباشرة في اقتصاديات جنوب شرق آسيا مقارنة بالاستثمارات الغربية في تلك البلدان، إذ يشير كوجيما إلى أن المستثمر الياباني والبلد المضيف في آن واحد، لاسيما في مجال نقل التقانة الحديثة، وذلك في تقديره على عكس الاستثمارات الأجنبية المباشرة الأخرى (القادمة من الولايات المتحدة وأوربا الغربية) التي تبحث عن تعظيم مكاسبها وأرباحها الاحتكارية بغض انظر عن المكاسب الإنمائية التي تعود للبلدان النامية.

ويفرق كوجيما بين ثلاث أنماط للاستثمارات اليابانية المباشرة المتجهة لبلدان جنوب شرق آسيا منذ الستينات على النحو التالي :

1. استثمارات تستفيد من قاعدة الموارد في البلد المضيف حيث لا تتوافر تلك الموارد في البلد المستثمر (اليابان).

2. استثمارات تستفيد من رخص الأيدي العاملة في البلد المضيف للتغلب على تراجع التنافسية في ذلك النوع من فروع النشاط الاقتصادي في البلد المستثمر (اليابان)نتيجة ارتفاع مستويات الأجور.

3. استثمارات تستفيد من النفاذ لسوق البلد المضيف نظرا لوجود حواجز جمركية وغيرها من القيود أمام صادرات السلع اليابانية.

وفي إطار نموذج الإوز الطائر قامت كل من كوريا الجنوبية وتايوان بتطبيق السياسات الاستثمارية (اليابانية والكورية والتايوانية) توسيع وتعميق شبكة التكامل الصناعي الإقليمي من خلال علاقات التكامل الرأسي، إذ يلاحظ أن كل موجة من الموجات الاستثمارية (اليابانية الكورية والتايوانية) كانت أعمق من تلك التشابكات فيما بين فروع النشاط الصناعي، وبصفة خاصة الموجة الكبرى للاستثمارات اليابانية خلال الفترة من منتصف الثمانينات إلى منتصف تسعينات القرن الماضي.

وقد أدى هذا بدوره إلى تعميق ونمو تدفقات التجارة البينية على الصعيد الإقليمي مع الاستفادة من وفرات الحجم الناتجة من التخصص في الأنشطة الإنتاجية للمكونات والسلع الوسيطة. والجدير بالذكر أن حركة التدفقات الاستثمارية من اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان في اتجاه البلدان الآسيوية الأخرى كانت بتشجيع قوي من حكومات تلك البلدان كما أنها كانت تشكل احد ركائز السياسة الصناعية الرسمية في البلدان المضيفة ولاسيما في مجال التصنيع التصديري،وبالتالي لم تكن تلك الأنشطة الاستثمارية مجرد تحركات عفوية تحكمها آليات السوق واعتبارات الربحية.

كذلك لعب المصرف الياباني للتصدير والاستيراد دورا مهما في مجال تشجيع الاستثمارات اليابانية المتجهة نحو البلدان الآسيوية من خلال تخفيض سعر الفائدة لتمويل تلك الاستثمارات، بالإضافة إلى الدور الذي لعبه عدد من الوكالات الحكومية المهمة في اليابان مثل المنظمة اليابانية للتجارة الخارجية. ولعل هذا الدور القوي لليابان يعتبر من بين العوامل التي تفسر نجاح النهضة الصناعية والنمو المعجل الذي شهدته بلدان جنوب شرق آسيا خلال الفترة 1965–1995 ة هذا ما يدعونا إلى دراسة التأثير الواقعي لليابان على مسيرة التنمية في بلدان جنوب شرق آسيا.

المبحث الثالث : الآثار الكلية لعملية الأقلمة في جنوب شرق آسيا

1 الدراسة الإمبريقية لنموذج الإوز الطائر:

في ضوء التجربة التاريخية للتطور الاقتصادي في بلدان جنوب شرق آسيا، نلاحظ تنامي الروابط الاقتصادية بين بدان منظمة آسيا–الباسيفيك، من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، والذي يعتبر أهم مقومات نجاح نموذج الإوز الطائر وضمن هذا النموذج يمكن اعتبار الاقتصاد الياباني بمثابة قاطرة الاقتصاد الآسيوي، بمعنى أن حركته ونشاطه تجر وراءها بقية الاقتصاد الآسيوي كما أن انتعاش الاقتصاديات الآسيوية يؤثر إيجابا في حركة الاقتصاد الياباني وإن كان تأثير الأول أقوى وأكثر فعالية. فالاقتصاد الياباني يفوق في حجمه مجموع الاقتصاديات الآسيوية جميعا وتتجه أكثر من 40% من مجموع الصادرات اليابانية نحوآسيا.

وتلعب دول آسيا دورا هاما في الواردات الصناعية اليابانية فبين عامي 1975–1992 زاد نصيب الواردات الصناعية في إجمالي الواردات اليابانية من 20.3% إلى 50.2%وبلغت هذه النسب 60% عام 1996، وتبلغ الواردات الصناعية اليابانية من الدول الآسيوية ما يزيد عن 50% من مجمل وارداتها الصناعية، وقد تغير هيكل الواردات الصناعية اليابانية من آسيا حيث كانت الواردات الصناعية من آسيا منخفضة القيمة المضافة ثم تحولت إلى واردات عالية القيمة المضافة ففي عام 1988 كانت الواردات من المنسوجات حوالي 29% والمنتجات الخشبية 2.4% وقد تصاعد نصيب الآلات والمعدات المستوردة من آسيا من18% عام 1989 إلى39% عام 1995.

ومنذ اجتماع لبلازا في سبتمبر عام 1985 حيث بدا سعر صرف الدولار في الاتجاه نحو الهبوط في حين بدأت الحركة الصعودية في سعر صرف الين، وبدأت الشركات الصناعية اليابانية في نقل جزء من مصانعها إلى دول التكلفة المنخفضة.

يستدل مما سبق أن اقتصاديات جنوب شرق آسيا تتقدم معا من خلال التوسع في مجال التبادل التجاري عبر عمليات الإحلال المستمر بين عناصر سلتي الواردات والصادرات وذلك كمحصلة طبيعية لعمليات إعادة التدوير المستمر لهيكل المزايا النسبية على مدار الزمن فيما بين الأسراب المختلفة لبلدان نموذج الإوز الطائر (17).

فالاقتصاديات الأكثر تقدما (اليابان) تستجيب لاحتياجات الاقتصاديات التالية لها مباشرة في مضمار التقدم (كوريا، تايوان) من حيث المدخلات: مستلزمات الإنتاج، الحزمة التقانية، المعدات الرأسمالية اللازمة للانتقال لدرجة أعلى في سلم المزايا النسبية حتى تصل إلى مرحلة تصدير المنتجات كثيفة التقانة أوكثيفة رأس المال البشري ويتكرر الشيء نفسه بالنسبة لاستجابة كوريا وتايوان بدورها لاحتياجات التنمية في بلدان السرب الثاني: ماليزيا، إندونيسيا، تايلاند. والسؤال الذي يطرح نفسه هو كيفية تطور العلاقات بين اليابان وبقية بلدان نموذج الإوز الطائر إلى أن أصبحت إلى ما هي عليه.

2: تطور علاقات اليابان ببلدان جنوب شرق آسيا :

تعود علاقات اليابان بالبلدان المصنعة حديثا في جنوب شرق آسيا وبلدان رابطة الآسيان (18) إلى ما قبل عهد الميجي. وبمجرد انفتاح اليابان على العالم الخارجي مع بداية التحديث الاقتصادي قام بالسيطرة على بدان المحيط الهادي، إذ انتزع جزيرة فرموزة (تايوان حاليا) من الصين على اثر انتهاء الحرب الصينية اليابانية سنة 1885م. بعدها بفترة وجيزة فرض حمايته على شبه الجزيرة الكورية خلال الفترة 1905–1910 ولم تنته سيطرة اليابان على البلدين إلا بانتهاء الحرب العالمية الثانية سنة 1949.

وإذ كان شائعا القول بأن الاستعمار الأجنبي ضار بالتنمية، فإن خبرة تايوان وكوريا التاريخية تشير إلى هذا التعميم، وإن كان صحيحا بالنسبة لحالات كثيرة، ترد عليه استثناءات (19). فالحقيقة أن وقوع كوريا وتايوان تحت السيطرة اليابانية كانت له نتائج مختلفة عن خبرة معظم دول العالم الثالث. ويمكن وصف الاستعمار الياباني لتايوان وكوريا بأنه كان استعمارا حميدا من زوايا متعددة وبيان ذلك كما يلي (20):

عندما استولى اليابانيون على جزيرة فرموزة كانت الزراعة هي النشاط الرئيسي بها وكانت مكتفية ذاتيا من ناحية الغذاء، كما كانت تصدر ثلاث سلع زراعية رئيسية وهي الأرز والسكر والشاي وتستورد مقابلها سلعا استهلاكية، وكان اليابانيون أصحاب مصلحة في تطوير الزراعة في تايوان وكان مخططهم أن يجعلوا هذه الجزيرة سلة خبز بالنسبة لليابان في مواجهة الاحتياجات المتزايدة للغذاء، من جانب القوى العاملة الصناعية المتزايدة هناك، ولذا سعت اليابان إلى دفع النمو في إنتاج الأرز والسكر بقصد تصديرها

إليها مقابل تصدير اليابان للسلع المصنعة إلى تايوان. وفي البداية لم يغير اليابانيون نظام ملكية وحيازة الأراضي، ولذا عمدوا إلى زيادة الإنتاجية في إطار الهيكل الحيازي القائم. وبقت المزرعة العائلية الصغيرة هي الوحدة الأساسية لزراعة تايوان، وقد تحقق ذلك التقدم من خلال قيام اليابانيين بتطوير نظام آلي وتنمية بذور عالية الإنتاجية من خلال البحوث الزراعية. وقد تم تمويل هذه العمليات من خلال الموارد التي توفرت عن طريق الضريبة المفروضة على الأراضي وكذلك من خلال المعونات التي قدمها اليابان في أول الأمر والتي توقفت بمجرد ما توفرت مصادر جديدة للإيرادات الحكومية.

ولكن سرعان ما اصطدمت جهود رفع الإنتاجية بحاجز نظام الملكية والحيازة العتيق فهو نظام نشأ في القرن الثامن عشر عندما كان حكام الصين يمنحون حقوق الملكية في تايوان للأغنياء عندما يقومون بإضافة أراضي جديدة للزراعة، وقد تحولت هذه الطبقة الجديدة من ملاك أراضي إلى طبقة ملاك غائبين على الأرض ذوي نفوذ ضخم، وكان هؤلاء يدفعون ضريبة الأرض مقابل تمتعهم بحق ملكيتها بينما كان يتولى الزراعة مستأجرون بالمشاركة. وقد أدت الترتيبات التي كان معمولا بها إلى جعل نقل الملكية في حكم المستحيل وأصبح من الصعب وجود حصر دقيق للحيازات مما نعذر معه أحكام تحصيل الضريبة التي كانت تمثل المورد الرئيسي للحكومة، ولذا عمد اليابانيون إلى تعديل نظام الملكية والحيازة. وبدلا من نزع الملكية من الملاك الغائبين قامت سلطة الاحتلال الياباني بإرغامهم على مقايضة حقهم الموروث في تحصيل الإيجاز من الحائزين بسندات ذات عائد جاري. وقد قام الكثير من الملاك بعد ذلك سواء بدافع الجهل أو العسر المالي ببيع هذه السندات بأقل من قيمتها الحقيقية. والمهم أن الأرض قد عادت ملكيتها إلى الحائزين مقابل التزامهم بتوريد ضريبة الأرض، وبذلك تم إصلاح نظام الحيازة وصفيت طبقة الملاكين الغائبين أصبحت إحدى الأدوات الرئيسية تحويل الفائض الزراعي (ضريبة الأرض) تحت السيطرة الكاملة لسلطة الاحتلال.

ولقد سجل الإنتاج الزراعي خلال العقود الأربعة الأولى من القرن الماضي معدل نمو قدره 3.4% خلال الفترة 1901–1905 إلى 1936–1940 (بينما كان معدل نمو السكان لا يتجاوز 2% خلال تلك الفترة)، ولكن هذا الإنتاج المتزايد لم يكن يسمح له

بالبقاء في القطاع الزراعي، إذ كان يتم تحويل الفائض الزراعي إلى خارج هذا القطاع من خلال عدة طرق، ومن أهم تلك الطرق الضرائب التي كانت تفرضها حكومة الاحتلال الياباني (ضريبة الأرض، رسوم الإنتاج) وتقدر بعض الدراسات (21)إن حصيلة الحكومة من هذه المصادر الثلاثة قد بلغ 25% و30% من قيمة الإنتاج الزراعي خلال الفترة 1910–1940م ومن أهم طرق الاستحواذ على الفائض الزراعي وتحويله إلى خارج القطاع الزراعي نشاط الشركات الاحتكارية اليابانية التي كانت تعمل في تايوان وسيطرتها على عملية شراء المحاصيل الزراعية (احتكار القلة من جانب المشترين) فقد كان المزارعون التايوانيون يواجهون عددا محدودا من الشركات اليابانية العامة من مجال التصنيع وتصدير المنتجات الزراعية، الأمر الذي مكن هذه الشركات من تحقيق أرباح ضخمة على حساب هؤلاء المزارعين.

وصحيح أن جانبا كبيرا من الفائض كان يحول إلى اليابان ويستخدم في تمويل عملية التصنيع، وفي هذا لا يختلف الاستعمار الياباني عن غيره من الاستعمار، فالاستعمار عنصر ملازم للعملية الاستعمارية، ولكن من الصحيح أيضا أن جانبا غير يسير من الفائض كان يبقى في تايوان ويستخدم في تحسين أحوال الزراعة (التوسيع في نظام الري وتطويره، تنشيط البحوث الزراعية من أجل تحسين إنتاجية المحاصيل) وفي الاستثمار في التنمية البشرية. ويذر أن الفترة الممتدة من 1905 إلى 1940 شهدت ارتفاعا محسوسا في متوسط عمر الفرد وفي تحسين البنية الأساسية خاصة شبكة الطرق وخدمات النقل والاتصالات وشبكة التسويق، وقد ساعد كل ذلك في رفع الإنتاجية الزراعية وزيادة الإنتاج وبالتالي زيادة الفائض القابل للتحويل من الزراعة. وبالإضافة إلى ذلك فقد قام اليابانيون بتطوير عدد من الهياكل المؤسسية لخدمة القطاع الزراعي منها توفير التعليم الأساسي للمزارعين مما زودهم بمهارات إدارية وتنفيذية هامة ورفع درجة استعدادهم لتقبل التطورات التكنولوجية منها إقامة نظام جيد للبحوث الزراعية وشبكة الإرشاد الزراعي على أساس إقليمي ومنها تكوين جمعيات محلية للمزارعين لنشر المعلومات عن طريق الزراعة الحديثة وتوزيع البذور المحسنة والأسمدة الكيماوية.

واستخدام جانب من الفائض المحول من الزراعة في إقامة عدد كبير من المصانع في تايوان حيث تضاعف عدد من المصانع الخاصة سبع مرات خلال الفترة 1915-1940 كما زادت القوة العاملة في الصناعة ست مرات خلال نفس الفترة، وكانت سيطرة اليابانيين كاملة على هذا القطاع وقام اليابانيون بنفس الترتيبات في كوريا ذات التقاليد الزراعية العريقة. (22) وزاد من جراء ذلك استخدام الزراعة لأسمدة المنتجة محليا بـــ 60 مرة، وحولت كوريا إلى قاعدة زراعية وصناعية للاقتصاد الياباني، وفاقت صادرات كوريا لليابان من الأرز 1000000 طن.

وعرف القطاع الصناعي معدل نمو مرتفع بلغ خلال الفترة الممتدة من 1910 إلى 1939 ما يقارب 9.4%، وفي سنة1941 فاقت مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي حصة الزراعة، كما تضاعف عدد المشتغلين في قطاع الصناعة التحويلية وبلغ 52000 فردا، وكانوا موزعين على فروع الصناعات الغذائية والنسيجية وأيضا الصناعات الثقيلة الكيماوية والصلب.

وقد بلغ نصيب الصناعة الثقيلة 49.5% من مجمل الإنتاج الصناعي، وهذا ما سمح بسد الطلب المحلي، كما بلغ عدد المؤسسات الكورية المملوكة للكوريين 2400 مصنعا سنة 1937.

نخلص مما تقدم أن التنمية التي تحققت في كل من كوريا الجنوبية وتايوان أوائل الخمسينات قد قامت على رصيد ضخم تم تشييده من قبل خلال فترة الاستعمار الياباني بواجب خاص وانطلقتا من أوضاع ابتدائية مواتية جدا لمواجهة جهود التنمية قلما أتيحت لدول نامية كثيرة أخرى.

ولم يكتفي اليابان بالسيطرة على تايوان وكوريا فقط بل بسط نفوذه على الأقاليم التي كانت خاضعة للنفوذ الألماني خلال الحرب العالمية الأولى وقام بتعزيز تواجده في الصين إذ استولى على منشوريا سنة 1931 وخلال الحرب العالمية الثانية حاولت القوات اليابانية طرد الأوربيين من آسيا وإقامة منطقة للرفاه الآسيوي المشترك، فاستولت على هونغ كونغ، سنغافورة وماليزيا وبورما والفيليبين. ولكن الحرب انتهت بهزيمة اليابان وألمانيا وفقد اليابان بالتالي كل مستعمراته.

ومنذ ستينات القرن الماضي عادت العلاقات بين اليابان ومنطقة المحيط الهادي لكن على أسس مختلفة عن تلك التي قامت عليها قبل الحرب، ويمكن التمييز في تاريخ هذه العلاقات بين المراحل التالية (23):

المرحلة الأولى: (منذ الستينات وإلى غاية صدمة البترول الأولى1973)

تتميز هذه المرحلة بتفكير البلدان المصنعة حديثا مليا في النموذج الياباني للتصنيع وبالخصوص تايوان وكوريا الجنوبية حيث أظهر تنافس الإرادة والتصميم كما كان الشأن في اليابان في عهد الميجي على حماية الاستقلال من خلال بناء الاقتصاد حديث، فاستوعبت كل من كوريا وتايوان أهمية تدخل الدولة ودورها في دفع عملية التنمية (24). كما استخلصنا الدروس الخاصة بتصدير السلع الصناعية، ضف إلى ذلك أنهما لم يغفلا المشكلة الأساسية الخاصة بتوفير الغذاء حيث لاحظنا النموذج الياباني يقام بالإسناد إلى مؤخرة قوية في مجال الزراعة، وقد كانت هذه الاعتبارات دافعا قويا للقيام بالإصلاح الزراعي في كل من تايوان وكوريا الجنوبية (25).

وعمدت كوريا الجنوبية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية إلى إعادة توزيع الأراضي كما حددت الملكية الزراعية، ولم يمنع تركيز جهود كوريا منذ 1962 على القطاع الصناعي من أن تولى أهمية كبيرة للزراعة وبخاصة القوتية منها فكان تحقيق الاكتفاء الذاتي هدفا من أهداف خطة التنمية الثالثة وهوما حققته بحدود سنة 1978. وكما كان الشأن في اليابان فإن تطور الزراعة القوتية تم بالاعتماد أساسا على التكيف واستخدام البذور المحسنة واعتماد الري واستخدام الأسمدة الكيماوية في فترة تالية المكينة أي أن الزراعة الكورية قد مرت بنفس المراحل التي مرت بها الزراعة اليابانية وكذلك كان الشأن في تايوان (26).

ولم يتوقف تأثير اليابان في بلدان شرق آسيا عند حد المحاكاة فقط بل تعداها إلى تكنولوجيا ورؤوس الأموال وحتى إن لم يكن وحيدا على المسرح حيث نجد الشركات الأوروبية والأمريكية وبالنسبة لليابان ما بعد الحرب كانت المناطق المفضلة هي الولايات المتحدة وجنوب شرق آسيا نظرا للعوامل التاريخية والجغرافية، واستطاعت المؤسسات اليابانية الاستفادة من عدة مزايا نذكر منها:

– حصول العديد من بلدان آسيا على استقلالية.

– فارق النمو بين اليابان وبلدان جنوب شرق آسيا.

– رخص اليد العاملة اليابانية. وبهذا تمكنت المؤسسات اليابانية من تحقيق تنافسية كافية رغم عدم جودة منتجاته في البداية، كما هو الشأن بالنسبة للصناعات النسيجية التي تمكنت من تصدير جزء من إنتاجها إلى هذه المناطق.

علاوة على ما سبق تمكنت بعض المؤسسات اليابانية على الحصول على المواد الأولية من هذه البلدان وفي مرحلة تالية اتجهت الاستثمارات الأجنبية إلى هذه البلدان قبل غيرها بالنظر توفر العمل الرخيص في بلدان آسيا المصنعة حديثا وقربها من اليابان: وأدى استغلال هذا العامل إلى رفع تناسيقية المنتجات اليابانية في السوق الأمريكية. وبالنسبة للفروع نلاحظ أن جل الاستثمارات قد تركزت في القطاع الصناعي وبالأخص فرع الإلكترونيك في كوريا. وفي هذه المرحلة كان جل الإنتاج الياباني المتحقق في بلدان جنوب شرق آسيا يصدر نحو الولايات المتحدة (إستراتيجية تخطي الحواجز الجمركية) وليس لليابان (كانت اليابان تسيطر على السوق المحلية). وفي هذه المرحلة لم يكن لبلدان جنوب شرق آسيا سوى دور ثانوي ومكمل للإستراتيجية اليابانية حيث بقت الصادرات تتجه من اليابان نحو الولايات المتحدة مباشرة.

المرحلة الثانية:(ما بعد صدمة البترول الأولى وإلى غاية منتصف الثمانينات)

لقد كان من شأن ارتفاع أسعار الطاقة(73–1974)أن وضع حدا للنمو الريع في اليابان على النحو السالف بيانه الذي استند على تطوير الصناعات الثقيلة مما استلزم تغيير الأسلوب:

الاعتماد على الابتكار،هيكلة القطاع الصناعي باختيار أكفا الوحدات وأفضل المواقع، ترحيل جزء من الإنتاج نحو الخارج وبالأخص الولايات المتحدة قصد اختراق السوق الأمريكية من الداخل، كما تم ترحيل جزء من الصناعات الثقيلة وصناعات التركيب نحو البلدان المصنعة حديثا قصد استغلال ميزة العمل الرخيص بها، غير أن هذا لم يدم طويلا إذ سرعان ما استرجع الاقتصاد الياباني نموه الريع أصبحت صادرات السيارات والإلكترونيك قاطرة اليابان الاقتصاد الياباني وبقت السوق الأمريكية هي السوق

المفضلة لليابان، وازدادت الاستثمارات اليابانية في كل من الولايات المتحدة وكندا في كل فرع الإلكترونيك والسيارات ولو بمعدل أقل من الاستثمار في العقارات والقطاع المالي وقد تم ذلك جزئيا على حساب نصيب البلدان المصنعة حديثا.

المرحلة الثالثة:(مرحلة ما بع منتصف الثمانينات وإلى غاية بروز الأزمة الآسيوية)

تتميز هذه المرحلة برغبة اليابان بإنشاء وإقامة منطقة اقتصادية منسقة ومهيكلة بقيادة اليابان في منطقة آسيا الباسفيك. فتحت ضغط الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الاقتصادية الأوروبية وبارتفاع قيمة الين أسرعت الشركات اليابانية مع منتصف الثمانينات إلى نقل جزء من إنتاجها إلى بلدان رابطة الأسيان بالخصوص وهذا رغبة منها في تخفيض تكاليف الإنتاج والصناعات الكثيفة العمالة وذات المحتوى التصديري المرتفع، ويجب أن لا تقود هذه الملاحظة بأن اليابان تخلى عن البلدان المصنعة حديثا، كل ما في الأمر أن الاستثمارات في قطاع التجارة والخدمات قد حل محل الاستثمار في البلدان المصنعة حديثا، إذ لم يعد هدف المؤسسات اليابانية بناء المنشآت الصناعية قصد استغلال العمل الرخيص بالنظر لزيادة الأجور في هذه البلدان وإنما أصبح الهدف هو السيطرة على السوق.

وعلى هذا الأساس أصبحت بلدان رابطة الأسيان تلعب نفس الدور الذي أوكل للبلدان المصنعة حديثا بالنظر لانخفاض الأجور فيها (27) ويوجه الإنتاج المحقق فيها إلى التصدير نحو اليابان والولايات المتحدة الأمريكية. أما البلدان المصنعة حديثا فتحولت إلى مورد لليابان بالمواد والسلع المصنعة، حيث زادت حصة السلع المصنعة من مجموع صادراتها نحو اليابان من 31% سنة 1985 إلى 49% سنة 1988. كما لوحظ زيادة مبيعات بعض السلع المنتجة في هذه البلدان في السوق اليابانية على غرار الآلات الحاسبة، الدراجات المعدات الكهربائية، آلات التصوير والتلفزيونات (28)، وهي المنتجات التي كان يصدرها اليابان للولايات المتحدة في عقد الستينات، ومثل البلدان المصنعة حديثا كمثل اليابان في الستينات فإنها تتمتع بميزة رخص اليد العاملة مقارنة باليابان فلا غرابة عندئذ من تزايد قيمة الواردات اليابانية من هذه البلدان.

يستدل مما سبق أن اليابان يتجه إلى بناء حزام صناعي مستخدما في ذلك الآليات التالية:

-زيادة وارداته من البلدان المصنعة حديثا وبلدان رابطة الأسيان.

-الترحيل المتسارع لوحدات إنتاجية نحو بلدان رابطة الأسيان للمحافظة على التنافسية.

مجموع مسعدات اليابان للبلدان النامية وبهذا نكون بصدد قوة طاردة مركزية لعملية التصنيع في اليابان نحو جيرانه. بقي أن نشير أن عملية التصنيع في هذه المنطقة بهذا الشكل لا تستقر على اليابان لوحده بل تشاركه فيها البلدان المصنعة حديثا وخصوصا كوريا الجنوبية وتايوان. من أعلاه تبين لنا أن اقتصاديات منطقة جنوب آسيا تتقدم معا من خلال التوسع في مجال عمليات التبادل التجاري عبر عمليات الإحلال المستمر بين عناصر سلة الصادرات والواردات وذلك كمحصلة طبيعية لعمليات إعادة التدوير المستمر هيكل المزايا النسبية على مدار الزمن فيما بين الأسراب المختلفة لبلدان نموذج الإوز الطائر وهوما ساعد على تحقيق معدلات النمو المرتفعة في هذه البلدان.

خاتمة:

بين المقال أن مستقبل الدول الآسيوية وبخاصة المحيطة باليابان يقع في صلب التوجهات الاستراتيجية الجديدة للاقتصاد الياباني في عصر العولمة. وذلك يعني دخول اليابان بقوة في النظام العالمي يفترض بالضرورة أن تكون اليابان قوية وفاعلة في محيطها الآسيوي أولا.

فبعد نجاح اليابان بتحقيق معجزتها الاقتصادية انصرفت إلى مساعدة الدول الآسيوية المجاورة فقدمت لها مختلف أشكال الدعم الاقتصادي والمالي والتقني، فشجعتها على الانفتاح الاقتصادي وتحرير القطاع الخاص من تدخل الدولة المفرط في السياسة الاقتصادية أو ما يعرف بالاقتصاد الموجه وقد نجحت في تغيير مستقبل دول جنوب شرق آسيا أو ما عرف باسم تجارب النمور الآسيوية التي حذت حذو اليابان.

الهوامش :

1. نعتمد التقسيم الذي اقترحه إيف لاكوست حيث ميز آسيا بين البلدان القارية الكبيرة الهند بمليار نسمة، الصين بـــ 1.2 مليار، والمجموعة الثانية التي تضم الأرخبيلات وأشباه الجزر بثمان مئة مليون نسمة ومن بينها اليابان.ونعتمد هذه المقاربة على حجم الدولة وموقعها والوزن النفسي لسكانها ومن هذا المنظور يشمل جنوب شرق آسيا اليابان.

انظر :

Yves Lacoste,Tot sauf la fin d`histoire.perspectives 2000,le monde,24 octobre 1997.

2- انظر : **Philippe Hugon**.,Les sequences inverses de la regionalization, reveue tiers monde,tXXXIX,n 155 juillet-septembre,P.U.F.1998,P 531.

3- **بول كينيدي** (1993)، الاستعداد للقرن الحادي والعشرين، دار الشرق النشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 254.

4- **بول كينيدي** (1993)، مرجع سبق ذكره، ص 254

5- **بول كينيدي** (1993)، مرجع سبق ذكره، ص 255

6- **محمود عبد الفضيل** (2000)، العرب والتجربة الآسيوية، الدروس المستفادة،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت. ص .190

7- انظر : **Phillipe Hugon.,** article introductif à la revue du tiers monde,tXXXIX ,n°155juillet-septembre,P.U.F.1997 ,p496.

8- انظر : **hugues tritrais**.,Asie de Sud-Est enjeu Régional ou enjeu mondial ? Edition gallimard 2002, paris,p 50

9- انظر : **Philippe Hugon.,**(1998), les séquences inversées de la régionalisation.,opcit.,p 548

10- انظر : **Vincent Malaizé et Alice Sindzingre**., politique économique, secteur privé et réseau en Asie du Sud-Est et en Afrique de l'ouest, revue tiers monde,tXXXIX n°155juillet-septembre,P.U.F.1998 p658.

11- انظر: **James E.Mahon J.R.,**Stratégie d'industrialisation une comparaison entre l'Amerique latine et l'asie du Sud-Est. Problème économique n°2299,11 Novembre 1992 pp 8-17

12- انظر: **Nicolas Blancher et Claire Maigury.**,comparaison de processus de la régionalistion en Afrique Sub saharienne et en Asie Oriental, revue analitique de la literature, revue tiers monde, tXXXIX,n°155 juillet – septembre 1998,p512.

13- انظر: **Akamatsu (Kaname).,**A theory of unbalanced growth in the world Economy, wiltwirtshaftliches archiv ,université de kiel 1967, pp218-231.

14-انظر: **w.w.Rostow.,** Les étapes de la croissance économique., Edition du seuil 1963.

15-انظر: **Nicolas Blancher et Claire Maigury**.,(1998),op.cit,p512

16- انظر: **K.Kojima.**, Reorganisation north-south trade :Japan's foreign economic policyfor the 1970's Hirotsbashi journal of economics. Vol 13,n°2(february1973) and Japance and American project investement in Asia: a comparative Analys, Hirotsbashi journal of economics. Vol.26(june1985).

17-انظر: **Philippe Hugon**.,(1998),op.cit,p537

18- أنشأت في سنة 1967 وتضم أندونيسيا، تايلند، الفلبين، ماليزيا، وسنغفورة ثم بورندي. ولم تضع هذه المجموعة برنامجا تكامليا محددا، ولكنها بدات تدرك أهمية اتخاذ إجراءات أكثر تحديدا فاتجهت مؤخرا إلى إنشاء منطقة تجارة حرة فيما بينها، خاصة بعد أن أحرز كل أعضائها قدرا من التقدم يسمح له بتحمل أعباء التكامل ومشاطرة منافعه. وتهتم المجموعة بتعزيز التعاون مع الخارج، كما تنظم مع اليابان منبرا تناقش في اجتماعاته السنوية القضايا المشتركة في مجالات التجارة والاستثمار ونقل التكنولوجيا ومعدات التنمية.

19- انظر : **Philippe Hugon.,**(1998),op.cit,p553

20- ولكن لماذا كان الاحتلال الياباني لتايوان وكوريا مختلفا عن غيره من أشكال الاستعمار؟ ولماذا كانت لتنمية القطاع التصديري نتائج محمودة على تنمية البلدين، على خلاف ما هومعروف في كثير من دول العالم الثالث التي حدث لها نفس الشيء؟ في هذا المجال يعتقد **إبراهيم العيسوي** (نموذج النمور الآسيوية، والبحث عن طريق التنمية في مصر، دار الثقافة الجديدة، الطبعة الأولى، 1995، ص 55) أن الإجابة على هذا التساؤل ليست قاطعة فهي تكمن في أن الاستعمار الياباني لكل من تايوان وكوريا كان أقرب إلى الاستعمار الاستيطاني بحيث اعتبرت اليابان أنها ابتلعت تايوان وكوريا وضمتها إلى ممتكاتها للأبد. ونحن هنا أمام نموذج أقرب إلى الاستعمار الإسرائيلي منه إلى الاستعمار الفرنسي للجزائر، من جهة أخرى قد يفسر الأمر بطبيعة الإنتاج الزراعي في الدولة المستعمرة، وبوجه خاص طبيعة السلعة المنتجة وأسلوب إنتاجها. فعندما تكون السلعة التصديرية محصولا ينتج في مزارع تتطلب عمالة كثيرة غير ماهرة ويتميز الإنتاج فيها بتزايد عائد السلعة (أووفرات الحجم الكبير) يؤول الدخل الكبير إلى فئة صغيرة من أصحاب هذه الوحدات الإنتاجية الكبيرة. وفي هذه الحالة يتضاءل نموالسوق المحلي للسلع المصنعة، كما تقل

الحاجة إلى تطوير التعليم. أما عندما تكون السلعة التصديرية محصولا نقديا كالأرز، ينتج في عدد كبير من الوحدات الزراعية الصغيرة ويحتاج إلى عمالة متعلمة نسبيا فضلا عن استثمارات ضخمة في النقل والتخزين وخدمات الموانئ وغيرها من ألوان راس المال الاجتماعي فإن الدخل الزراعي يتوزع على عدد كبير من المنتجين وبذلك يتسع السوق المحلي أمام المنتجات المصنعة ويكون هناك أثر مضاعف كبير على القطاعات غير الزراعية من الاقتصاد، وذلك بعكس الوضع في حالة إنتاج محاصيل المزارع الضخمة كالشاي والبن والمطاط التي تتحول فيها المزارع إلى جيوب منعزلة عن بقية الاقتصاد ومرتبة بصورة قوية بالعالم الخارجي، مما يؤدي إلى ظهور الازدواجية في الهيكل الاقتصادي عموما، ب وفي الزراعة نفسها.

21- **إبراهيم العيسوي** (1995) نموذج النمور الآسيوية والبحث عن طريق التنمية في مصر، دار الثقافة الجديدة، الطبعة الأولى، ص 45.

22- انظر : **Cole D.C et P.N Lyman**.,Korean developement : the interplay of politics and economics, Cambridge Havard university press 1971,p95.

23- انظر : **Yves Le Diascorn.,**(1997) Le japon meracle ou mirage, Edition ellips p(130).

24- انظر : **P.Judet.,** Le role de l'etat dans croissance économique de la république de la corée, revue d'économie industielle ,4trimesstre 1980,pp204-211.

25- انظر : **K.Tli.,** Cause de la croissance économique accélérée de taiwan, journal de dévellopement économique, volume 3, numéro4, été 1989.

26- انظر: **P.Judet**., (1981), op.cit,p107

27- انظر : **Andrien Akanni-Honvo.,** le role du financement extérieur, Afrique de l'ouest et Asie de l'est, revus tiers monde, tXXXIX,n°155 juillet-septembre 1998.

28- انظر : **Yves Le Diascorn.,**(1997),op.cit,p130